

تلخيص

يعالج هذا البحث، قضية المقاومة وعلاقتها بـ "الدولة" مع التركيز على تجربتي حزب الله وحركة «حماس». فالدولة نظرياً لها السيطرة المطلقة والوحيدة على وسائل العنف، حسب نظرية ماكس فيبر. التي تعطيها، ككيانية مستقلة وسيادية، حق استخدام القوة المشرعة قانوناً، من خلال أدواتها في بسط السيطرة والنفوذ. فشرط احتكار الدولة للعنف ووسائله ليس شرطاً هامشياً لتجلي الدولة الحديثة، بل هو شرط وجودي لا يمكن تصور الدولة والأمة بدون تحققه. إن وجود سلاح غير سلاح الدولة، وتوجيهه هذا السلاح ضد مؤسسة الدولة يستدعي بالضرورة رداً مسلحاً من أجهزة الدولة، مهما كانت هذه الدولة. ولكن هذا التحليل الذي نقدمه لا يتعلق باستخدام هذا السلاح ضد الدولة. بل بسلاح المقاومة، التي نأت نفسها عن الصراعات الداخلية على السلطة.

جوهر الإشكالية التي تم التركيز عليها، هي ضعف البنية السياسية للدولة، في مجتمع يملك كل مقومات الحيوية والنضج. فكلما عجزت مؤسسات الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية، تحركت مؤسسات المجتمع لملء هذا الفراغ، ولكن وفق أجندات خاصة قد لا تتطابق بالضرورة مع الأجندة العامة التي يفترض أن تعبّر عنها الدولة. وفي تقديرنا أنه ما كان يمكن للمقاومة أن تصل إلى ما وصلت إليه من قوة ونفوذ لو لم تكن هناك حاجة ماسة لوظائف وأدوار تكفلت المقاومة بأدائها في ظروف معينة نيابة عن "الدولة" وبدعم قوي وواضح من بيئه مجتمعية حاضنة. فمن الواضح أن هذه الوظائف والأدوار تمحورت حول التصدي لمخططات المشروع الصهيوني في لبنان وفلسطين. في الوقت الذي تبدو فيه بنية "الدولة" هشة إلى درجة يجعلها قابلة لـ "الانفراط" عند أول منعطف. تبدو بنية المقاومة قوية ومتماضكة إلى درجة يجعلها قادرة

فلا شك أن ضعف الدولة وعجزها عن القيام بمسؤولياتها الأمنية هو الذي دفع بأجيال جديدة من الشباب، الأكثر ثورية وراديكالية، للعمل على ملء هذا الفراغ. فمن المعروف أن الجيش التقليدي في كل الدول العربية، أضعف من أن يواجه الجيش "الإسرائيلي" في حرب تقليدية. وبالتالي تبقى الدول العربية جميعها، ولبنان وفلسطين كدولة "يحميها جيشها" عرضة للنفوذ الإسرائيلي". وال الحرب الأخيرة في لبنان أثبتت وجود قوة ردع بأساليب حرب قديمة جديدة: حرب العصابات المحسنة والمطورة. إذن المشكلة هي ضعف الدول (العربية دون استثناء) أمام "إسرائيل" عسكرياً، ووجود نموذج جديد كما تبدي في الحرب الأخيرة بين لبنان و"إسرائيل".

فقضية سلاح المقاومة داخل إطار الدولة هي (مشكلة) غير قابلة لحل جذري إلا إذا تغيرت طبيعة الدولة في العالم العربي لا في لبنان وفلسطين فحسب. فالمقاومة، لم تكن هي المسبب في أزمة الدولة، إذ إن أزمة الدولة أعمق وأقدم من وجود المقاومة. فالمقاومة نتاج لفشل الدولة وليس سبباً لهذا الفشل. وفي سياق كهذا، وإلى أن تتحول الكيانات العربية القائمة إلى دول بالمعنى الحقيقي، ستظل المجتمعات العربية تفرز تنظيمات وجماعات تتحداها.